

محضر جلسة مجلس جامعة تونس المنار المنعقدة يوم الجمعة 19 جوان 2015.

انعقدت بمقر جامعة تونس المنار الجلسة السابعة لمجلس الجامعة للمدة النيابية 2014-2017 وذلك يوم الجمعة 19 جوان 2015 على الساعة التاسعة صباحا تحت إشراف الأستاذ فححي سلاوتي رئيس الجامعة.

وقد حضر الاجتماع السيدات والسادة : يوسف بن عثمان نائب رئيس الجامعة، نبيل السويسي نائب رئيس الجامعة، أسامة الدشراوي مدير المصالح المشتركة، سامي البسطانجي عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس، لطفي البيتري عميد كلية العلوم للرياضيات والفيزياء والطبيعات بتونس، حاتم الزنزري مدير المدرسة الوطنية للمهندسين بتونس، المعز الشفيرة مدير المعهد التحضيري للدراسات الهندسية بالمنار، رشاد بن حسن مدير المعهد العالي للعلوم البيولوجية التطبيقية بتونس، حليلة محجوبي مديرة المعهد العالي للتكنولوجيات الطبية بتونس، فححي نقّة مدير معهد بورقيبة للغات الحية، شكري حمودة مدير المعهد العالي لعلوم التمريض بتونس، عبد الحق بن يونس مدير معهد البحوث البيطرية بتونس، ريم قوشة الوزير نيابة عن عميد كلية الطب بتونس، نجبية المرابط بللعج نيابة عن مدير المعهد العالي للإعلامية وعلي بوعتور نيابة عن مدير معهد باستور بتونس.

والسيدة والسادة ممثلو الأساتذة والأساتذة المحاضرين: عائدة بورتبين (كلية الطب بتونس)، رضا بن الشيخ (المدرسة الوطنية للمهندسين بتونس)، مهدي طريفة (المدرسة العليا لعلوم وتقنيات الصحة بتونس)، محمد السوسي (كلية العلوم للرياضيات والفيزياء والطبيعات بتونس).

والسيدتين والسيد ممثلو الأساتذة المساعدين: لطيفة بوليلة الزغلامي (المعهد العالي للتكنولوجيات الطبية بتونس)، إيمان البودالي (المعهد العالي للإعلامية)، خالد الصالح (المعهد التحضيري للدراسات الهندسية بالمنار).

كما حضر عن الهيئات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السيدة والسادة : ليلي قلوز خبيرة في إدارة المخاطر، الطاهر بياحي رئيس مدير عام المغازة العامة وفارس مبروك مدير تنفيذي بمؤسسة "Yunus Social Business "

واعتذر عن الحضور السيدة والسادة: توفيق العلوي مدير المعهد العالي للعلوم الإنسانية بتونس، أنيس البنزرتي مدير المدرسة العليا لعلوم وتقنيات الصحة بتونس، سلمى خالد (مثلة الأساتذة المساعدين) خليفة الحرباوي ممثل الإطار الفني والإداري (جامعة تونس المنار).

وقد تغيب عن الحضور السادة: محمد طه البناني (ممثل الأساتذة المساعدين)، يوسف الحسنواوي (ممثل العملة)، محمد عياض خلفي (ممثل الطلبة) وعثمان كحلاني (ممثل الطلبة).

إفتتح السيد رئيس الجامعة الاجتماع مرحبًا بالحاضرين والسيدتين الطاهر بياحي وفارس مبروك العضوان الجديدان في مجلس الجامعة ممثلان عن الهيئات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية متمنيا أن يساهم انضمامهما إلى المجلس في توطيد العلاقة بين الجامعة ومحيطها. ثم ذكر بجدول أعمال الجلسة المتمثل في النقاط التالية:

- الأساتذة المتميزون

- التقييم والجودة

- متفرقات

I - الأساتذة المتميزون:

واصل أعضاء المجلس النظر في مسألة الأساتذة المتميزين بعد أن تم في آخر جلسة لمجلس الجامعة بتاريخ 6 ماي 2015 اقتراح ملفين اثنين متميزين حاصلين على أكبر عدد من النقاط في كل مجال اختصاص ومواصلة النظر في بقية الملفات في هذه الجلسة.



وأعلن رئيس الجامعة عن موافقة مجلس الجامعات على ملفات المترشحين التي تم اقتراحها في المجلس المذكور أعلاه لنيل صفة أستاذ متميز. كما أشار إلى تكوّن لجنة وطنية صلب الإدارة العامة للتعليم العالي مكلفة بالنظر في مقاييس إسناد صفة أستاذ متميز تضم السادة رؤساء جامعات تونس وتونس المنار وتونس الافتراضية ومدير عام التعليم العالي، موضحاً أنها توصلت إلى عدة مقترحات في الغرض تم ضبطها في محضر اجتماع هذه اللجنة المنعقدة بتاريخ 26 ماي 2015، وتتجه النية إلى مزيد التشاور حولها واعتمادها على المستوى الوطني.

أما عن مقاييس إسناد صفة أستاذ متميز المعتمدة من قبل اللجنة الجامعية فقد تم تقديم مقترحات لتحسينها على ضوء تجربة تطبيقها على الدفعة الأولى من الملفات ووافق أعضاء المجلس على دراسة التعديلات المقترحة وتعميمها على المؤسسات ونشرها على الموقع الإلكتروني للجامعة لاعتمادها عند تقديم المترشحين لملفاتهم. (أنظر الوثيقة المصاحبة)

كما ناقش الحاضرون دور الأستاذ المتميز من الناحية العلمية والأكاديمية ملاحظين ضرورة أن يكون إسناد هذه الصفة عن جدارة، وأن يكون ملف المترشح متميزاً، وذلك اعتباراً لخبرته وإشعاعه العلمي ومساره الأكاديمي وكل الاعتبارات المتعلقة بأخلاقيات المهنة. وفي هذا الإطار تم الأخذ بعين الاعتبار لمقترحات لجنة الجامعة التالية:

- تنظيم دورات في تقييم الملفات لتمكين المترشحين من تقديم ملفاتهم كاملة وفق المعايير المحددة في شبكة التقييم.

- اعتماد طريقة تنزيل المعطيات عن بعد في شبكة التقييم التي ستُنشر على موقع الجامعة.

- النظر في مقترح بعث لجنة أخلاقيات المهنة التي تعنى بتقييم المسار المهني للمترشح (الانتحال

العلمي - مجالس التأديب - قضايا المحكمة الإدارية...)

أما في خصوص الملفات المتبقية فقد تباينت الآراء حول تقييمها وأفضت المداولات إلى

المقترحات التالية:

- قبول ملفات جميع المترشحين دون اعتماد السقف الأدنى للنقاط المتحصل عليها والشروع في

العمل بقائمة المعايير عند تقييم الملفات التي تم إيداعها بداية من جانفي 2015.

- تصنيف ملفات المترشحين باعتماد سقف أدنى من النقاط للقبول في كل اختصاص.

- قبول جميع الملفات ما عدى الملف الذي تحصل على أدنى عدد من النقاط (بفارق كبير مع

بقية المترشحين).



- التمييز بين المترشحين الجدد لنيل هذه الصفة وبين الراغبين في تجديدها.

ودكر الأستاذ يوسف بن عثمان، نائب رئيس الجامعة، في هذا الإطار أن الموافقة أو عدم الموافقة على اقتراح أي ملف من ملفات المترشحين لنيل هذه الصفة أو تجديدها ليست من مشمولات لجنة التقييم وإنما من مشمولات مجلس الجامعة.

وبعد تعميق النقاش في دور الأستاذ المتميز ومهامه واستفاضة المداولات في نتائج عملية التقييم للملفات اتجه رأي أعضاء المجلس إلى التصويت على المقترحين التاليين:

1. قبول الملفات التي يفوق مجموع نقاطها السقف الأدنى للقبول الذي اقترحت له لجنة التقييم الجامعية في كل مجال اختصاص.

2. قبول ملفات جميع المترشحين الجدد وإحالة ملفات الراغبين في تجديد صفة أستاذ متميز إلى مؤسساتهم قصد تحيينها بأنشطة العمل المنجز خلال تمتعهم بهذه الصفة للفترة الأولى.

وبعد النقاش صوت أغلب الحاضرين على المقترح الثاني.

وعلى هذا الأساس تحصلت ملفات السيدات والسادة: فوزية الشرفي ومحمد المنصف التركي (كلية العلوم للرياضيات والفيزياء والطبيعات بتونس)، ماري فرانسواز بن دريدي ومحمد البشير حلیم والصادق السيد وهمزة الصدام وهند بوعشة وعبد الجليل الزاوش (كلية الطب بتونس) والمنجي بوغزالة والمنصف الهرقلي (كلية العلوم الاقتصادية والتصرف بتونس) على موافقة مجلس الجامعة على نيل صفة أستاذ متميز في انتظار موافقة مجلس الجامعات.

II- التقييم والجودة.

قدم السيد يوسف بن عثمان عرضاً تأليفياً حول برنامج التقييم والجودة في جامعة تونس المنار يندرج في إطار أهدافها الإستراتيجية التي من أهمها إحداث لجان الجودة بالجامعة ومؤسساتها وتطوير جودة التكوين والبحث وتعزيز تشغيلية المتخرجين والاستعداد لتحقيق المؤشرات التي تؤهل الجامعة إلى تغيير صبغتها من مؤسسة عمومية ذات صبغة إدارية (EPA) إلى مؤسسة عمومية ذات صبغة علمية وتكنولوجية (EPST) وتحسين مقروئيتها والارتقاء بترتيبها في التصنيفات الدولية للجامعات.

وقد تضمن العرض ملخصاً عن التقريرين المتعلقين بالتقييم الداخلي والتقييم الخارجي ويشمل الداخلي مسالك التكوين والبرامج والأداء العلمي والبيداغوجي للمدرسين وإنتاجهم العلمي



وتثمينه والنتائج المسجلة على مستوى التعليم والتشغيلية والقدرات الإبداعية للمتخرجين ومدارس الدكتوراه وبرامج التكوين بواسطة البحث العلمي والشراكة مع الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الوطنية والأجنبية ومع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والتصرف البيداغوجي والإداري والمالي وعقود التكوين والبحث.

وتم إعداد التقرير الخاص بالتقييم الداخلي في إطار برامج AUF Maghreb شاركت فيه الجامعة منذ سنة 2013 تلاه تقييم خارجي أعده خبراء دوليون ضمن المشروع التحريبي للتقييم الذاتي المؤسساتي وهي خدمة مستقلة قدمها مكتب المغرب العربي في الوكالة الجامعية للفرنكوفونية AUF للمؤسسات الأعضاء فيها. وكلاهما يهدف إلى تعزيز القدرة الإستراتيجية للجامعات والمساهمة في تطوير ثقافة الجودة المؤسساتية.

وقد اعتبر الخبراء أن التقييم الداخلي الذي أعدته الجامعة عملا جديا يحتوى على نقد ذاتي كما يعكس نقاط قوة (تشمل حرفية مسارات التكوين والتأطير وإرادة تحديث الحوكمة وتوسيع المقرات والاعتراف بكفاءات البحث ومشاركة المنتخبين) ونقاط ضعف (تشمل الحوكمة والإدارة الذاتية والإطار الإداري وإستراتيجية التكوين والبحث والانفتاح على المحيط الاجتماعي والاقتصادي الجهوي والتكوين المستمر).

وفي ختام مداخلته أشار إلى التوصيات التي جاءت في التقرير والمتمثلة في :

- إعادة النظر في إجراءات اتخاذ القرار على مستوى الجامعة ومؤسساتها.
 - تحسين الحياة الجامعية للطلبة وتعزيز الشعور بالانتماء إلى المؤسسة الجامعية.
 - تنظيم مؤتمر صحفي سنوي، وإعداد وثائق تعريفية (نشریات وكتيبات ومطويات...) ووضع مؤشر نوعي لهوية الجامعة.
 - تطوير الإدارة الإلكترونية في التصرف في الموارد البشرية والمحاسبة والتجهيزات.
 - تطوير نظام إدارة الجودة كجزء من الحوكمة الرقمية.
 - ضبط محاور بحث موحدة ومهيكلية لإبراز الكفاءات.
 - وضع خطة إستراتيجية للجامعة على مدى ثلاثة سنوات تعرض على مجلس الجامعة.
- وقد ثمن الحاضرون هذه التوصيات مؤكداً على مزيد ربط الجامعة بمحيطها الاقتصادي وخلق رؤية واضحة للتفتح على المحيط وعلى دعم مقروئيتها لتحسين ترتيبها وعلى تحديد استراتيجية الجامعة ومؤسساتها في مجال التقييم والجودة.



III- متفرقات:

1 - الغش في الامتحان:

أشار الحاضرون إلى تنامي ظاهرة الغش في الامتحان باستعمال الهواتف الجواله. ودعا عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس إلى إيجاد طرق للحد من هذه الظاهرة وفي نفس السياق، أعلن رئيس الجامعة عن سعي مصالح الجامعة لاقتناء آلات تشويش الهواتف الجواله وتعميمها على قاعات الامتحانات بالمؤسسات وذلك بعد الحصول على ترخيص السلط المعنية. واقترح أعضاء المجلس إعادة النظر في الترتيب القانونية المتعلقة بالغش لردع هذا النوع من المخالفات التي تمس من جودة ومصداقية الشهادت العلمية.

2- المناظرات الوطنية للدخول إلى مراحل تكوين المهندسين ودور الجامعة:

طرح أعضاء المجلس إشكال خلاص الأعوان المشاركين في المناظرات الوطنية للدخول إلى مراحل تكوين المهندسين واقترحوا أن تتدخل الجامعة لتسهيل إجراءات خلاصهم في شكل ساعات إضافية وطلب رئيس الجامعة من الحاضرين موافاة الجامعة بمقترحاتهم في الغرض لعرضها في مجلس الجامعات.

3- تعليم اللغة الانكليزية.

قدم الأستاذ يوسف بن عثمان مشروع اتفاقية تعاون في مجال اللغة الانكليزية في إطار برنامج Dyned الذي يعنى بتدريسها للأساتذة والطلبة مع النظر في طرق توفير موارد مالية لتغطية حاجات المؤسسات وقد وافق أعضاء المجلس على إبرام هذه الاتفاقية وتم اقتراح ما يلي:

- توظيف معاليم تسجيل على الطلبة والمدرسين لتغطية جزء من تكاليف التكوين
- البحث عن ممولين من القطاع الخاص
- النظر في إمكانية إسناد قروض تكوين
- النظر في إمكانية تكفل هياكل البحث بخلاص مستحقات التكوين في إطار برنامج Dyned.

كما أكد الحاضرون على ضرورة تشجيع الطلبة على هذا التكوين نظرا لأهميته في مجال التشغيل واعتماده كمقياس للقبول في الماجستير.



4- الترشح لعضوية مجلس الجامعة:

أشار الأستاذ مهدي طريفة، ممثل الأساتذة والأساتذة المحاضرين، إلى شروط الترشح لعضوية مجلس الجامعة وخاصة بالنسبة للمساعدين الاستشفائين الجامعيين التي تحرم بعض الأساتذة من التمثيلية في المجلس وتم اقتراح اعتماد الأقدمية في التدريس بالنسبة للصنف "ب" للترشح للمجلس ووافق أعضاء المجلس على هذا المقترح في انتظار رأي سلطة الإشراف.

5- مشروع تطوير المؤسسة بالمدرسة الوطنية للمهندسين بتونس:

أشار مدير المدرسة الوطنية للمهندسين بتونس إلى أهمية مشروع تطوير المؤسسة الذي تقدمت به هذه المدرسة مذكراً بالعناصر الواردة فيه والمتعلقة بدعم اللغات والأنشطة ومراجعة اكتساب الأرصدة والغيابات الاقصائية وغيرها مما يخلق مرونة على مستوى الإجراءات والتسيير وبعد النقاش وافق أعضاء المجلس على هذا المشروع.


ورفعت الجلسة على الساعة الواحدة والنصف بعد الزوال.

مقرر الجلسة :

عن الكاتب العام للجامعة

مدير المصالح المشتركة

رئيس جامعة تونس المنار


فتححي سلاوتي




أسامة الدشراوي